الذى تقدم به عادل العظمة بهذا الخصوص. ومثل رأى الحكومة سعيد بك المفتي عضو مجلس الوزراء فرفض ادراج مشروع الاقتراح على جدول اعمال المجلس. وقد فسّر ذلك بقوله ان لا حاجة في سن قانون من هذا النوع لكونه "يؤكد على السياسة القائمة حاليا والتي يمنع بموجبها بيع الاراضي للاجانب" (عن الترجمة العبرية لبروتوكول جلسة المجلس المحفوظة في أ.ص.م. ملف س ٢٥/ ٦٣١٣).

وفشل المعارضة في المجلس التشريعي مرة اخرى ساعد الامير في المضي قدما وتجديد اتفاقية غور الكبد (الاوبتسيا) لسنة اخرى في ١٩٣٤/١/١١. وقد سبق ذلك سلسلة من المفاوضات التي اجراها محمد الانسي نيابة عن الامير واهرون كوهين من الوكالة اليهودية والتي نتجت عنها بعض التعديلات على الاتفاقية الاولى. وملخص التقرير التالي لاهرون كوهين يجمل تلك التعديلات والاتفاق الذى تم بشأنها. يقول كوهين: "طلب اليّ معالجة مسألة تجديد الاوبتسيا. وقبل فترة وجيزة كان الدكتور ب. جوزيف قد اقترح ان تكون الاوبتسيا الحديدة مسجلة باسم شركة تطوير اراضي فلسطين بدلا من اسم نيومان وفاربشتاين الذين وقعا على اوبتسيا السنة الماضية. طلبت الى محمد الانسي اطلاع الامير على اقتراحنا ونقل ردّه عليه. وفي الرابع من الشهر الحالي نقل لنا ردّ الامير كالتالي:

١ ـ لقد فقد نيومان وفاربشتاين حقهما في تجديد الاوبتسيا لانهما لم يعلنا عن رغبتهما في ذلك خلال الشهور الثلاثة الماضية.

٢ ـ ولان شركة تطوير اراضي فلسطين هي شريك جديد، فان مفاوضات جديدة يجب ان تتم من اجل الحصول على اوبتسيا جديدة. لذلك يجب دفع ٥٠٠ ليرة مقابل فترة الاشهر الستة الاولى

ويوم ١٩٣٤/١/٦ ذهبت لمقابلة الانسي الذى طالب هو الاخر بدفع مبلغ ١٠٠ ليرة كاتعاب له على تجديد الاوبتسيا للاشهر الستة الاولى. وادعى بأن نيومان وفاربشتاين وعداه في حينه بدفع